

وثائق مفاوضات السلام

الوثيقة السياسية التي اعتمدت ديباجة للاتفاق الأردني . الفلسطيني للتعاون والتنسيق.*

- انطلاقاً من العلاقات التاريخية الراسخة بين الشعبين الأردني والفلسطيني للوصول إلى الأهداف والمصالح المشتركة بينهما وتأكيداً لرغبة المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين في السعي إلى تحقيق أعلى درجات التعاون والتكامل بينهما في كل المجالات (...) وتعبيراً عن الآمال المشتركة والأهداف السامية التي يسعى الجانبان إلى تحقيقها، اتفق الطرفان على ضرورة بلورة استراتيجية موحدة من الأسس والمنطلقات الآتية:
1. ضرورة التنسيق الفعلي الكامل والمستمر بين الجانبين لتحقيق الأهداف المشتركة لما فيه خير الشعبين الشقيقين ومصالحتهما.
 2. إن العلاقة الأردنية . الفلسطينية تتسم بالتميز والخصوصية كأنموذج يساهم في تعزيز قدرات الأمة ومد جسور الثقة والتعاون والتفاهم بين شعوبها للاضطلاع بمسؤوليتها ولتأخذ مكانتها الجديرة بها وخصوصاً في ظل المتغيرات الدولية.
 3. تأكيد دعم الأردن الدائم والمستمر للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى حقه في تقرير مصيره على أرضه وترابه الوطني وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وكذلك دعم الموقف الفلسطيني لتطبيق اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني . الإسرائيلي باعتباره خطوة على طريق إحقاق الوطنية للشعب الفلسطيني.
 4. تعاون الأردن مع السلطة الفلسطينية في كل المجالات ورفدها بالخبرات اللازمة لإقامة مؤسساتها الوطنية القادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني الشقيق.
 5. تأكيد الالتزام التام لمفهوم السلام الذي ينطلق من شمولية الحل وفقاً لأسس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن 242، 338، 425 واستعادة كل الحقوق العربية المشروعة.
 6. العمل معاً على إشاعة روح المصالحة العربية وتحقيق التضامن العربي لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين والأمة العربية بأسرها مما يعزز فرص تحقيق السلام القائم على العدل ويؤمن الاستقرار والتنمية بما يعود على الشعوب العربية بالخير ويعزز انتماءها المشترك ويحفظ حقوق الإنسان وكرامته على أرضه.
 7. التعاون والتنسيق المستمر في كل المحافل والهيئات الإقليمية والدولية مما يحقق مصلحة الطرفين والمصلحة العربية العليا في جميع المجالات.
 8. إن الاتفاق الذي وقعه الأردن مع إسرائيل في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1994 لهو خطوة مهمة في استعادة الأردن حقوقه السيادية على أرضه ومياهه وحدوده والعمل على تأمين حقوق النازحين واللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وتشكل دعماً للمسارات التفاوضية الأخرى للوصول إلى كل الحقوق العربية المشروعة.
 9. واستكمالاً لجوانب التنسيق والتشاور وخدمة لمصالح الشعبين الشقيقين، يرى الجانبان ضرورة تفعيل اللجنة العليا الأردنية . الفلسطينية المشتركة لتتولى متابعة القضايا ذات الاهتمام المشترك، واعتماد آلية مناسبة تكفل الوصول إلى ما فيه مصلحة الشعبين من خلال الاتصال الدائم والمباشر.

* النهار" (بيروت)، 1995/1/25، نقلاً عن "وكالة الصحافة الفرنسية". ووقع رئيس الوزراء الأردني، الشريف زيد بن شاكر، والرئيس ياسر عرفات، "الاتفاق العام للتعاون والتنسيق" في عمان بتاريخ 1995/1/26.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx